S/2012/632

الأمم المتحدة



Distr.: General
14 August 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقًا بتقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/502)، أود أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي ستنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ففي رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٢، أبلغني وزير الخارجية والمغتربين في لبنان بطلبه إلى المجلس أن يمدد ولاية القوة لفترة أخرى مدهّا سنة واحدة، دونما تعديل.

وأشير في هذا الصدد إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٠٤ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أجري استعراضا استراتيجيا للقوة المؤقتة قبل نهاية العام، وإلى الرسالة التي وجهتها إليكم بشأن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها هذا الاستعراض (S/2012/151). وتعكف القوة المؤقتة حاليا على تنفيذ التوصيات التي تمخّض عنها الاستعراض الاستراتيجي. ويجري أيضا وضع الآليات اللازمة لتفعيل الأولويات الاستراتيجية الثلاث المحددة في الاستعراض، وهي كالتالي: اتّباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتوحد في ظله الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، والفريق القطري للأمم المتحدة؛ وزيادة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولا سيما فيما يتعلق بجنوب لبنان؛ ومتابعة الحوار الاستراتيجي وتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية. وترمي هذه الأولوية الأخيرة إلى مساعدة الجيش اللبناني في بسط سيطرته تدريجيا وبصورة فعلية ودائمة على شؤون الأمن في منطقة عمليات القوة المؤقتة والمياه الإقليمية اللبنانية، حيث إن ذلك عنصر أساسي للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتواصل القوة المؤقتة الاضطلاع بدور حيوي في مجال إحلال السلام وبسط الأمن في جنوب لبنان، وكذلك كفالة احترام الطرفين للخط الأزرق احتراما تاما. وتواصل القوة





150812 150812 12-46377 (A)

أيضا، وفقا للولاية المنوطة بها، مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة وأي عتاد وأسلحة غير مرخص لها. وتواصل القوة مشاوراتها مع الطرفين لتسوية مسألة الجزء الشمالي من قرية الغجر، وما زالت ترصد جميع حالات انتهاك القرار، بما في ذلك خرق المجالين البري والجوي. وتحرص القوة أيضا على اتخاذ جميع التدابير التي بوسعها لدرء استخدام منطقة عملياتها في شن أي نشاط عدائي، أيا كان نوعه.

ولا غنى عن التعاون مع القوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ الولاية الموكلة إلى القوة المؤقتة. لذلك تواصل القوة والجيش اللبناني تنفيذ عدد مهم من العمليات المنسقة. وقد قامت الوحدات اللبنانية المرابطة في القطاع الجنوبي من نهر الليطاني بإعادة الانتشار مؤخرا بصورة مؤقتة في مناطق أخرى من البلد، دون أن يكون لذلك أي تداعيات على السيطرة على كامل المسألة الأمنية في منطقة عمليات القوة المؤقتة، ذلك أن القوة عمدت إلى تعزيز أنشطتها العملياتية. وتتألف التشكيلة الحالية للقوات المسلحة اللبنانية الموجودة في منطقة العمليات من زهاء لواءين وكتيبة. وقد التزمت القيادة اللبنانية بتعزيز هذه التشكيلة لكي تبلغ من جديد مستوى ثلاثة ألوية في القطاع الجنوبي من نهر الليطاني حالما تسمح الحالة بذلك. ووفقا للتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي، تواصل القوة المؤقتة التعاون بصورة وثيقة مع القوات المسلحة اللبنانية، في إطار التشاور الاستراتيجي، دعما لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتقوم القوة المؤقتة، بالاشتراك مع الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وسائر الدول الأعضاء، وكذلك مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، بدراسة إمكانية وضع آلية تنسيقية لإضفاء طابع منهجي على الجهود المبذولة والدعم المقدم لأغراض تفعيل الحوار الاستراتيجي.

وبفضل ترتيبات الاتصال والتنسيق التي اتخذتها القوة المؤقتة والأطراف المعنية، بما في ذلك الآلية الثلاثية، تيسّر تنفيذ عدد من التدابير البناءة والعملية في الآونة الأخيرة. وتُواصل القوة تسخير جهودها لتسهيل اتخاذ القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية ترتيبات عملية في الميدان وإبرام اتفاقات كفيلة بتحقيق استقرار الحالة على امتداد الخط الأزرق، والقضاء على جميع الذرائع ونقاط التوتر المحتملة، ودرء وقوع حوادث في المستقبل، وكذلك بناء جو من الثقة.

وتتواصل عملية ترسيم الخط الأزرق عن طريق وضع علامات مرئية في النقاط غير المتنازع عليها. وما زال الطرفان يؤيدان تأييدا تاما عملية وضع العلامات على الخط باعتبارها تدبيرا لا غنى عنه لبناء الثقة.

وواصلت البعثة العمل على إضفاء أكبر قدر ممكن من المرونة على الآلية الثلاثية لكي تتيح للطرفين دراسة عدد أكبر من المسائل بناء على طلبهما. وعليه، فقد قبل الطرفان معالجة مسائل الأمن البحري في هذا الإطار.

و لم تشهد الحالة المتعلقة بإنشاء مكتب للقوة المؤقتة في تل أبيب أي تطور.

وظل موقف السكان المحليين حيال القوة المؤقتة إيجابيا بوجه عام. غير أن دوريات القوة المؤقتة وأفرادها ما زالوا يواجهون أحيانا بعض التصرفات العدائية وفرض القيود على حرية تنقلهم. وقد حدث أن رشق بعض المدنيين أفراد القوة بالحجارة وسلبوهم معدّات تعود ملكيتها للمنظمة (آلات تصوير، ونظم للمعلومات الجغرافية، ومعدات اتصال، وخرائط طوبوغرافية). وأعربت القوة المؤقتة للجيش اللبناني عن رفضها الشديد لهذه الحوادث. وأعطى قائد القوة تعليماته لأفراد القوة العسكريين بتنفيذ قواعد الاشتباك للدفاع عن النفس وحماية المعدات، مع الحرص على تفادي أي مواجهات. وستستمر القوة المؤقتة في التعاون عن كثب مع السلطات اللبنانية لتقليص عدد الحوادث إلى أدنى حد. ومن جهة أخرى، تقوم القوة المؤقتة حاليا، وفقا للتوصيات التي تمخّض عنها الاستعراض الاستراتيجي، بإعداد استراتيجية مستدامة طويلة الأجل، ترمي إلى تعزيز قدرات القوة المؤقتة في مجال الشؤون المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، وتحسين تنسيق أنشطة التوعية العامة.

ومن الأمور التي لا مندوحة عنها في تنفيذ المهمة المنوطة بالقوة المؤقتة على الوجه الأمثل ضمان حرية تنقل أفراد القوة وأمنهم وسلامتهم. وقد حث مجلس الأمن في قراره ١٧٧٣ (٢٠٠٧) جميع الأطراف على أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وسائر الأفراد التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تفادي أي عمل من شأنه تعريض أفراد الأمم المتحدة للخطر وكفالة منح القوة حرية كاملة للتنقل داخل منطقة عملياتها بأسرها. وتقع المسؤولية عن كفالة حرية التنقل لأفراد القوة في منطقة عملياتها على عاتق السلطات اللبنانية في المقام الأول.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ عدد الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة ما مجموعه ١١ ٤٦٧ فردا، ويشمل هذا العدد ١٠ ٠٤٣ من جنود المشاة المنتشرين في قطاعين، و ٩٩٧ من الأفراد العاملين في قوة التدخل البحرية. ويبلغ عدد العنصر المدني ٣٤٦ موظفا دوليا و ٦٥٨ موظفا وطنيا. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع قيادة القوة ورئيس البعثة، التصديق على الملاحظات والتوصيات الواردة في دراسة

القدرات العسكرية، والحرص على عدم إعاقة قدرة القوة على الوفاء بولايتها بأي شكل من الأشكال وعلى أن تتماشى مع الأولويات المحددة في الاستعراض الاستراتيجي.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات في البعثة، وعددها ٣٨ بلدا، على ما أبانت عنه من التزام موصول. فهذا الالتزام، الذي تسنده الشراكة الاستراتيجية التي أقيمت مع الجيش اللبناني، قد أتاح التنفيذ الناجح لعدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أنه مع دنوّ نهاية ولاية القوة المؤقتة، يبدو من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وأود أن أعرب عن الشكر لقائد القوة ورئيس البعثة، اللواء باولو سيرا، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة المؤقتة، على ما يقومون به من عمل في جنوب لبنان خدمةً للسلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية، فقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٧٧، أن تعتمد في الحساب الخاص للقوة المؤقتة، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مبلغا إجماليه ٥٢٤,٠ مليون دولار للإنفاق على القوة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على القوة المؤقتة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وحتى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة ١٠٠,٤ مليون دولار. وبلغ بذلك مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في البعثة ١٢,٨ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ والفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة على الفور وبالكامل وأن تسوّي جميع المتأخرات التي قد تكون بذمتها.

واعتبارا لما سلف، أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة المؤقتة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض نص هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون